المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/09/2014

الوطن
www.alwatan-press.info

14/15/582

على هامش قضية سجن العيون

أمنيستي.. أبطال «الخيال العلمي» في الإساءة إلى المغرب

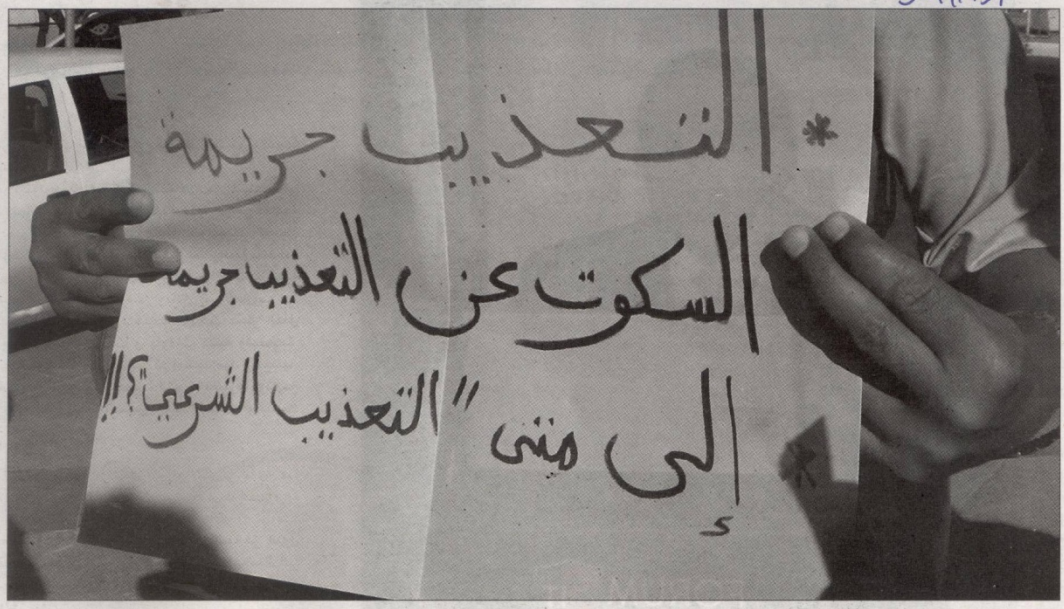

هل تملك أمنيستي الدولية الشجاعة الأدبية للكشف عن الجهة المتورطة في تلفيقها على هذا النحو المخزي؟

أحمد لفضالي

«فضيحة» أخلاقية بكل المقاييس وقّعت عليها «أمنيستي انترناشيونال» حين بادرت، إلى تدبيج بلاغ ناري ضد أحداث لم تقع إلا في خيال صانعيها الذين جعلوا من سجن العيون، عن عمد، فضاء للتعذيب والبلطجة وسوء المعاملة واستعمال السكاكين والهراوات في حق السجناء الصحراويين الموالين للبوليساريو، ولم يكن ينقصهم سوى اختراع المسدسات والرشاشات والمدرعات والقوات العسكرية الخاصة والمروحيات الحربية حتى تكتمل صورة تشويه سمعة المغرب. هذا في الوقت الذي كان من المفروض على منظمة دولية في حجم أمنيستي أن تتوخى الدقة وأن تتحرى الحقيقة من منابعها، بعيدا عن تقنيات الإحراج والتشويه المجاني الذي يجعل من التلفيق حجة عليها، وعلى تقاريرها، علما أن فلسفة حقوق الإنسان التي ترفع أمنيستي لوائها تقوم أساسا على مرجعية عامة للحق والحرية والعدالة. وهو ما لن يتأتى إلا بتحري الدقة ومعالجة المعلومات واختبار صدقيتها، عوض الاكتفاء بالتقاط بقعة الزيت وتجاهل المحيط، كما يقال.

لقد جاء الفيديو الذي عممته إدارة سجن العيون ليكشف، في الحالة المغربية، هشاشة الروائز التي تستند عليها منظمة العفو الدولية، لتدبيج بلاغاتها أو تقاريرها، وهو ما يثير فعلا الدهشة، إذ السؤال الذي سيطرحه كل مهتم بالمجال الحقوقي، هو: ما هي المعايير التي اعتمدتها منظمة العفو الدولية، لتعميم بلاغ تشير من خلاله إلى تعرض سبعة سجناء صحراويين اعتقلوا بداية العام خلال تظاهرات في العيون، لـ«سوء المعاملة» من قبل الحراس داخل السجن، وعلى أي أساس جعل البلاغ هؤلاء المعتقلين «يدخلون في إضراب عن الطعام».. والحال أن شريط فيديو يظهر التفاصيل الكاملة للواقعة؟

إن بلاغ أمنستي، فعلا، يسائل كل الحقوقيين لمعرفة الجهة التي تدخلت أن جهة ما تدخلت لتغليط المنظمة عبر تزويدها بمعلومات زائفة، الغاية منها تشويه المغرب وإحراجه دوليا، كما تكشف أن المغرب يتعرض، بشكل ممنهج لـ«سوء المعاملة».

فمن المؤكد أن بلادنا ليست «إلدورادو» في مجال حقوق الإنسان الذي يتطلع إليه المغاربة، ومن المؤكد أن ما زال أمامه الكثير ليفعله في هذا المجال. ومن المؤكد أن هناك حالات تعذيب هنا وهناك. لكن بلاغ أمنستي، الذي تتوخى منه الضغط على المغرب، يعتبر تصرفا غير مسؤول، كما أنه يعكس مدى اتساع مساحة الارتخاء الذي تعيشه بعض التشكيلات الحقوقية العاملة في بلادنا، في المصداقية أولا، وفي منهجية العمل ثانيا. وأيضا في لون النظارات التي تضعها كلما تعلق الأمر بواقع حقوق الإنسان في المغرب، وكأن المغرب خال من التشريعات والقوانين والحقوق والحريات. والحال أن المغرب يملك من الآليات ما يجعله في مواجهة لصيقة مع حالات التعذيب الفردية التي توجد حتى في باريس أو واشنطن.

إن حشر المغرب في قائمة من خمس دول تستهدفها منظمة العفو الدولية بحملتها يطرح أكثر من تساؤل، ويفسر بوضوح البالونات والقمصان السوداء التي داب مناضلو أمنيستي على ارتدائها للاحتجاج على حالات التعذيب التي يمكنها أن تقع هنا أو هناك. ولعل التساؤل الأبرز الذي يواجهنا هو: هل التعذيب في المغرب مؤسساتي؟ هل هو شكل من أشكال تدبير الدولة؟ هل تحاول أمنستي، عبر وقفاتها الاحتجاجية، أن تقول لنا إن التعذيب في المغرب نظام ومؤسسة، وأن المغاربة واقعين تحت كسائه؟ وهل هذه المزاعم هي التي ستجعلها تكسب احترامهم والتفافهم حول مطالبها؟ وهل بمثل تلك المزاعم يمكن أن تتعزز بيئتنا الحقوقية؟ (انظر الحوار مع مدير أمنيستي فرع المغرب في الصفحة الموالية).

إن الذين قاموا بتغليط أمنيستي أثبتوا بما لا يدع مجالا للشك أنهم قادرون على ارتكاب أقذر الأعمال، وأنهم عاجزون عن ترويج أفكارهم فعمدوا إلى فرضها بالقوة بعدما وجدوا قناة يمكنها أن تستوعب أباطيلهم. وهنا لا بد أن تستوقفنا مجموعة من التساؤلات المشروعة:

- أولا: هل تملك أمنيستي الدولية الشجاعة الأدبية للكشف عن الجهة المتورطة في تغليطها على هذا النحو المخزي؟
- ثانيا: هل من المنطقي أن يتم تغليط منظمة دولية من عيار أمنيستي بهذه السهولة، وهي التي تتوفر على آليات مهمة للتحري والمتابعة، وعلى تجربة دولية في صنع الدفاع عن حقوق الإنسان؟
- ثالثا: هل من المنطقي إظهار أجهزة الأمن في المغرب وكأنها منهمكة في تدريبات قتالية لتعذيب المارقين والمختلفين مع توجهات الدولة؟
- رابعا: هل بوسع أمنيستي أن تدعي أن مهمتها انتهت بمجرد تدبيجها لبلاغها «المعادي» و«الزائف» و«الكاذب»، وأن عليها تتراجع إلى الخلف ريثما تهدأ العاصفة؟ ألا يتطلب منها هذا على الأقل الاعتراف بالخطأ وتقديم اعتذار إلى المغرب؟
- خامسا: هل تبيح لها حملتها أن تضع مخططا هجوميا قائما على التغليط لرفع سقف المطالب الحقوقية، خاصة أن المغرب مقبل على استضافة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان؟
- سادسا: بماذا نفسر التقاء أمنيستي والبوليساريو في استعمال الأوراق المزيفة لإحراج المغرب على مستوى حقوق الإنسان؟ هل يتعلق الأمر بمجرد مصادفة، أم أن «القيادة العامة» التي تدير الحرب ضد المغرب، من خارج الحدود، هي نقطة الالتقاء؟
- سابعا: ما سر إصرار أمنيستي على إنكار واقع انحسار التعذيب في بلادنا، وعلى أن الآليات الحقوقية المؤسساتية التي وضعتها هي مجرد قناع لإخفاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب في المعتقلات، وما سر إصرارها على المطالبة بتوسيع صلاحيات المينورسو؟

ليس المقصود من هذه التساؤلات، طبعا، شيطنة منظمة العفو الدولية، ولا التقليل من دور نشطائها. بل الغاية هو الالتفات إلى بعض أعطاب العمل الحقوقي وإثارة الانتباه إلى كثبان الرمل المتحركة التي قد يتحرك فوقها، والتي من شأنها أن تفقده توازنه وتجعله رهينة التيارات المعاكسة لأسباب وجوده وغاياته.

الوطن
www.alwatan-press.info

محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب

فيديو إدارة السجن لم يحرجنا، ولا بد من التحقيق في الاتهامات بشكل حيادي وفوري

أكد محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب، أن التحقق من ادعاءات الأشخاص الذين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، بعيدا عن الإثارة والتوظيف السياسي. وقال إن الإنجازات التي حققها المغرب ينبغي أن تدفعه إلى أن يكون له دور الرائد في بناء نموذج حقوقي في منطقة الشرق وشمال إفريقيا. موضحا أن منظمة العفو ساهمت في تطوير مجال حقوق الإنسان بالمغرب، وأنها معنية بحماية هذه الحقوق كخط دفاع أخير عن مكتسبات المغرب

حاوره: أحمد لفضالي

○ ردا على بلاغ منظمة العفو الدولية بخصوص ما جرى في سجن العيون، والذي يتهم الحراس بسوء معاملة السجناء وتعذيبهم، عممت إدارة هذا السجن شريط فيديو ينقل حقيقة ما وقع. ألا يحرجكم هذا الفيديو؟ وألا تشعرون بأنكم تعرضتم للتغليط من طرف جهة ما؟

● لا يحرجنا هذا الفيديو لسبب بسيط هو أن هذا الأمر يجب أن يعالج حسب الأعراف الدولية، أي التحقق من ادعاءات الأشخاص الذين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، بعيدا عن الإثارة والتوظيف السياسي. نحن نؤكد أنه لا بد من ضمان التحقيق في هذه الاتهامات بشكل حيادي وفوري ومستقل.

○ لكنكم صغتم بلاغكم بلغة الاتهام.. هل يعني كلامكم أنكم لا تتوفرون داخل منظمتكم على آلية لاختبار وتدقيق المعلومات التي تتوصلون بها؟

● هذا حكم نتركه لمرحلة ما بعد إجراء الفحوص الطبية الشرعية والتحقيق النزيه والموضوعي والسريع ونشر نتائج هذه التحقيقات على الملأ. آنذاك نحن مستعدون، وفي هذه الحالة فقط، لتقديم توضيحات إذا لم نكن متأكدين من تدقيق معلوماتنا وجمعها. أما اللجوء إلى الإثارة الإعلامية عبر نشر شريط فيديو، فهذا لن يساعدنا على أن نصل إلى الحقيقة. فلا بد من توفير آليات ثابتة ومؤسساتية لدرء وطرح كل هذه التأويلات من هذا الطرف أو ذاك. فهذا ما يجعلنا نتجنب التأويل السياسي. ولا ينبغي أن ننسى المنظمة تلقت من معتقلين بسجن العيون شكاوى تتهم إدارة السجن بسوء المعاملة. فلو أن السلطات بادرت إلى فتح تحقيق لما كنا الآن أمام هذا الوضع. كما أن وزير العدل اعتبر في لقاء مع أعضاء المنظمة أن من إيجابيات منظمة العفو في المغرب أنها دفعت السلطات المغربية إلى اتخاذ تدابير لمواجهة حالات التعذيب الفردية، ومن بينها المنشور الذي عممته وزارة العدل على النيابة العامة لإجراء الخبرة الطبية على من يدعون تعرضهم للتعذيب.. ونحن ندعو إلى تفعيل هذه المبادرة.

○ لكن وزير العدل نفسه قال إن من سلبيات منظمتكم أنها تترك الانطباع أن لا شيء تحقق في المغرب في مجال حقوق الإنسان، رغم أن بلادنا راكمت مجموعة من الآليات المؤسساتية للنهوض بحقوق الإنسان.

● لنكن واضحين. فوزير العدل حينما تحدث عن السلبيات لم يكن يعني التقارير والأبحاث التي نقوم بها. بل كان يعني خلفيات اختيار المغرب ضمن خمس دول معنية بحملة للرفع من حقوق الإنسان.. ونحن أوضحنا له عكس ما ذهب إليه. فاختيار المغرب ضمن الدول المعنية بهذه الحملة لا يعني أن له سجل حقوقي سيء، بل يعني أن الإنجازات التي تمت عبر أكثر من عقد من الزمن ينبغي أن تدفع المغرب إلى أن يكون له دور الرائد في بناء نموذج حقوقي في منطقة الشرق وشمال إفريقيا، خاصة في مرحلة تعيش فيها المنطقة تراجعا في المجال الحقوقي.

○ ومع ذلك، فإن المطلع على تقاريركم وبلاغاتكم يشعر أن المغرب قارة من التعذيب، وأن الآليات الحقوقية الرسمية مجرد ديكور للاستهلاك الخارجي.. وفي هذا تلتقون مع مجموعة من الجهات المعادية للمغرب، والتي تصور المغرب وكأنه مجال مفتوح للانتهاك الحقوقي. ما رأيك؟

● هذه قراءة خاطئة لتقاريرنا بخصوص المغرب. إن أي متتبع لمنظمة العفو الدولية ومتفحص جيد لتحركاتها، وهذا باعتراف كل الأطراف في الدولة المغربية، سيؤكد أننا ساهمنا في بناء هذا النموذج..

○ لا نريد العودة إلى التاريخ. أنا أتساءل عن سر التقاء تقاريركم مع تقارير السلطات الجزائرية وبعض المنظمات التابعة لها بخصوص الوضع الحقوقي بالصحراء المغربية، وهو تساؤل مشروع، خاصة أن المغرب مدعو إلى الدفاع عن قضيته الوطنية أمام المنتظم الدولي، كما أنه سيتحول إلى ملتقى للمنظمات والهيئات الحقوقية في سياق المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في تونس القادم.

● سأقول لك بصريح العبارة إن من يحرج المغرب على هذا المستوى ليست هي أمنستي أو غيرها. يحرجها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حينما يأتي أمام البرلمان ويؤكد أن وضعية حقوق الإنسان ليست على مايرام. وهو الشيء نفسه الذي يقوله مقررو الأمم المتحدة، وأيضا لجنة مناهضة التعذيب. فهل نعتبر كل هؤلاء اجمعوا على إحداث الضرر بمصالح المغرب؟ يجب أن نكون على يقين أن حقوق الإنسان هو خط الدفاع الأخير عن مكتسبات المغرب..

○ تقولون هذا الكلام، والحال أن تقاريركم تدعي أن التعذيب في المغرب مؤسساتي ومنظم..

● لا. نحن قلنا بأن المغرب انتقل من حالات التعذيب المنظم إلى حالة انحسر فيها التعذيب بشكل كبير وأصبح ممارسة لدى بعض الموظفين المكلفين على تطبيق القوانين، ولا أحد قال إن التعذيب في المغرب منظم ومؤسساتي، ولا ينبغي أن نعطي للرأي العام معطيات مغلوطة.

محمد السكتاوي

اعتصام مفتوح و اظراب عن الطعام للمعتقلين السياسيين أمام المجلس الوطني لحقوق الانسان

https://www.youtube.com/watch?v=Mn2Se6gN5N4

الوطن
www.alwatan-press.info

14/15/582

على هامش قضية سجن العيون

أمنيستي.. أبطال «الخيال العلمي» في الإساءة إلى المغرب

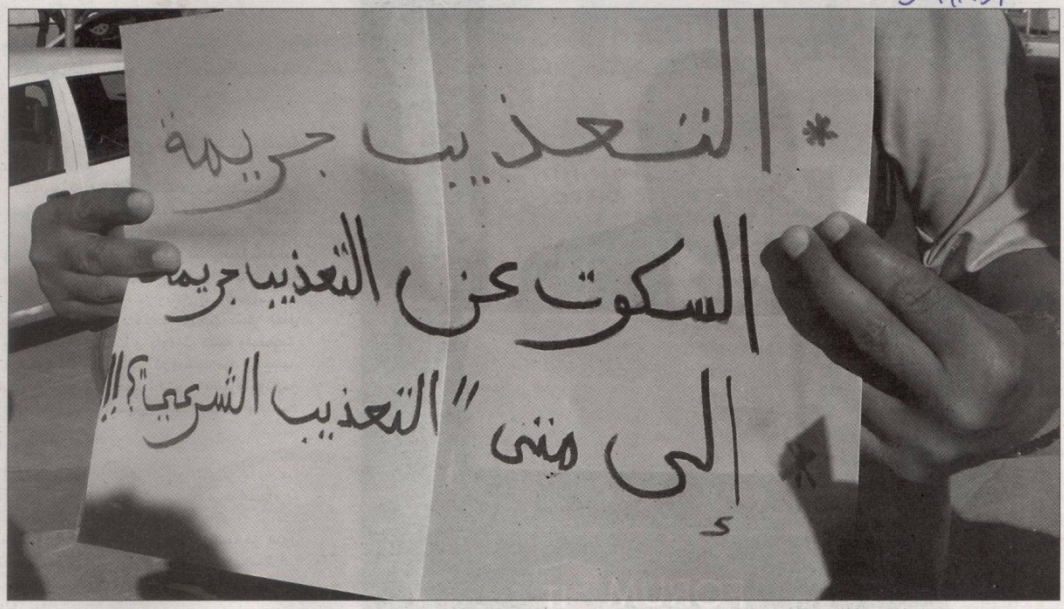

هل تملك أمنيستي الدولية الشجاعة الأدبية للكشف عن الجهة المتورطة في تلفيقها على هذا النحو المخزي؟

أحمد لفضالي

«فضيحة» أخلاقية بكل المقاييس وقّعت عليها «أمنيستي انترناشيونال» حين بادرت، إلى تدبيج بلاغ ناري ضد أحداث لم تقع إلا في خيال صانعيها الذين جعلوا من سجن العيون، عن عمد، فضاء للتعذيب والبلطجة وسوء المعاملة واستعمال السكاكين والهراوات في حق السجناء الصحراويين الموالين للبوليساريو، ولم يكن ينقصهم سوى اختراع المسدسات والرشاشات والمدرعات والقوات العسكرية الخاصة والمروحيات الحربية حتى تكتمل صورة تشويه سمعة المغرب. هذا في الوقت الذي كان من المفروض على منظمة دولية في حجم أمنيستي أن تتوخى الدقة وأن تتحرى الحقيقة من منابعها، بعيدا عن تقنيات الإحراج والتشويه المجاني الذي يجعل من التلفيق حجة عليها، وعلى تقاريرها، علما أن فلسفة حقوق الإنسان التي ترفع أمنيستي لوائها تقوم أساسا على مرجعية عامة للحق والحرية والعدالة. وهو ما لن يتأتى إلا بتحري الدقة ومعالجة المعلومات واختبار صدقيتها، عوض الاكتفاء بالتقاط بقعة الزيت وتجاهل المحيط، كما يقال.

لقد جاء الفيديو الذي عممته إدارة سجن العيون ليكشف، في الحالة المغربية، هشاشة الروائز التي تستند عليها منظمة العفو الدولية، لتدبيج بلاغاتها أو تقاريرها، وهو ما يثير فعلا الدهشة، إذ السؤال الذي سيطرحه كل مهتم بالمجال الحقوقي، هو: ما هي المعايير التي اعتمدتها منظمة العفو الدولية، لتعميم بلاغ تشير من خلاله إلى تعرض سبعة سجناء صحراويين اعتقلوا بداية العام خلال تظاهرات في العيون، لـ«سوء المعاملة» من قبل الحراس داخل السجن، وعلى أي أساس جعل البلاغ هؤلاء المعتقلين «يدخلون في إضراب عن الطعام».. والحال أن شريط فيديو يظهر التفاصيل الكاملة للواقعة؟

إن بلاغ أمنستي، فعلا، يسائل كل الحقوقيين لمعرفة الجهة التي تدخلت أن جهة ما تدخلت لتغليط المنظمة عبر تزويدها بمعلومات زائفة، الغاية منها تشويه المغرب وإحراجه دوليا، كما تكشف أن المغرب يتعرض، بشكل ممنهج لـ«سوء المعاملة».

فمن المؤكد أن بلادنا ليست «إلدورادو» في مجال حقوق الإنسان الذي يتطلع إليه المغاربة، ومن المؤكد أن ما زال أمامه الكثير ليفعله في هذا المجال. ومن المؤكد أن هناك حالات تعذيب هنا وهناك. لكن بلاغ أمنستي، الذي تتوخى منه الضغط على المغرب، يعتبر تصرفا غير مسؤول، كما أنه يعكس مدى اتساع مساحة الارتخاء الذي تعيشه بعض التشكيلات الحقوقية العاملة في بلادنا، في المصداقية أولا، وفي منهجية العمل ثانيا. وأيضا في لون النظارات التي تضعها كلما تعلق الأمر بواقع حقوق الإنسان في المغرب، وكأن المغرب خال من التشريعات والقوانين والحقوق والحريات. والحال أن المغرب يملك من الآليات ما يجعله في مواجهة لصيقة مع حالات التعذيب الفردية التي توجد حتى في باريس أو واشنطن.

إن حشر المغرب في قائمة من خمس دول تستهدفها منظمة العفو الدولية بحملتها يطرح أكثر من تساؤل، ويفسر بوضوح البالونات والقمصان السوداء التي داب مناضلو أمنيستي على ارتدائها للاحتجاج على حالات التعذيب التي يمكنها أن تقع هنا أو هناك. ولعل التساؤل الأبرز الذي يواجهنا هو: هل التعذيب في المغرب مؤسساتي؟ هل هو شكل من أشكال تدبير الدولة؟ هل تحاول أمنستي، عبر وقفاتها الاحتجاجية، أن تقول لنا إن التعذيب في المغرب نظام ومؤسسة، وأن المغاربة واقعين تحت كسائه؟ وهل هذه المزاعم هي التي ستجعلها تكسب احترامهم والتفافهم حول مطالبها؟ وهل بمثل تلك المزاعم يمكن أن تتعزز بيئتنا الحقوقية؟ (انظر الحوار مع مدير أمنيستي فرع المغرب في الصفحة الموالية).

إن الذين قاموا بتغليط أمنيستي أثبتوا بما لا يدع مجالا للشك أنهم قادرون على ارتكاب أقذر الأعمال، وأنهم عاجزون عن ترويج أفكارهم فعمدوا إلى فرضها بالقوة بعدما وجدوا قناة يمكنها أن تستوعب أباطيلهم. وهنا لا بد أن تستوقفنا مجموعة من التساؤلات المشروعة:

- أولا: هل تملك أمنيستي الدولية الشجاعة الأدبية للكشف عن الجهة المتورطة في تغليطها على هذا النحو المخزي؟
- ثانيا: هل من المنطقي أن يتم تغليط منظمة دولية من عيار أمنيستي بهذه السهولة، وهي التي تتوفر على آليات مهمة للتحري والمتابعة، وعلى تجربة دولية في صنع الدفاع عن حقوق الإنسان؟
- ثالثا: هل من المنطقي إظهار أجهزة الأمن في المغرب وكأنها منهمكة في تدريبات قتالية لتعذيب المارقين والمختلفين مع توجهات الدولة؟
- رابعا: هل بوسع أمنيستي أن تدعي أن مهمتها انتهت بمجرد تدبيجها لبلاغها «المعادي» و«الزائف» و«الكاذب»، وأن عليها تتراجع إلى الخلف ريثما تهدأ العاصفة؟ ألا يتطلب منها هذا على الأقل الاعتراف بالخطأ وتقديم اعتذار إلى المغرب؟
- خامسا: هل تبيح لها حملتها أن تضع مخططا هجوميا قائما على التغليط لرفع سقف المطالب الحقوقية، خاصة أن المغرب مقبل على استضافة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان؟
- سادسا: بماذا نفسر التقاء أمنيستي والبوليساريو في استعمال الأوراق المزيفة لإحراج المغرب على مستوى حقوق الإنسان؟ هل يتعلق الأمر بمجرد مصادفة، أم أن «القيادة العامة» التي تدير الحرب ضد المغرب، من خارج الحدود، هي نقطة الالتقاء؟
- سابعا: ما سر إصرار أمنيستي على إنكار واقع انحسار التعذيب في بلادنا، وعلى أن الآليات الحقوقية المؤسساتية التي وضعتها هي مجرد قناع لإخفاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب في المعتقلات، وما سر إصرارها على المطالبة بتوسيع صلاحيات المينورسو؟

ليس المقصود من هذه التساؤلات، طبعا، شيطنة منظمة العفو الدولية، ولا التقليل من دور نشطائها. بل الغاية هو الالتفات إلى بعض أعطاب العمل الحقوقي وإثارة الانتباه إلى كثبان الرمل المتحركة التي قد يتحرك فوقها، والتي من شأنها أن تفقده توازنه وتجعله رهينة التيارات المعاكسة لأسباب وجوده وغاياته.

الوطن
www.alwatan-press.info

محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب

فيديو إدارة السجن لم يحرجنا، ولا بد من التحقيق في الاتهامات بشكل حيادي وفوري

أكد محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب، أن التحقق من ادعاءات الأشخاص الذين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، بعيدا عن الإثارة والتوظيف السياسي. وقال إن الإنجازات التي حققها المغرب ينبغي أن تدفعه إلى أن يكون له دور الرائد في بناء نموذج حقوقي في منطقة الشرق وشمال إفريقيا. موضحا أن منظمة العفو ساهمت في تطوير مجال حقوق الإنسان بالمغرب، وأنها معنية بحماية هذه الحقوق كخط دفاع أخير عن مكتسبات المغرب

حاوره: أحمد لفضالي

○ ردا على بلاغ منظمة العفو الدولية بخصوص ما جرى في سجن العيون، والذي يتهم الحراس بسوء معاملة السجناء وتعذيبهم، عممت إدارة هذا السجن شريط فيديو ينقل حقيقة ما وقع. ألا يحرجكم هذا الفيديو؟ وألا تشعرون بأنكم تعرضتم للتغليط من طرف جهة ما؟

● لا يحرجنا هذا الفيديو لسبب بسيط هو أن هذا الأمر يجب أن يعالج حسب الأعراف الدولية، أي التحقق من ادعاءات الأشخاص الذين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، بعيدا عن الإثارة والتوظيف السياسي. نحن نؤكد أنه لا بد من ضمان التحقيق في هذه الاتهامات بشكل حيادي وفوري ومستقل.

○ لكنكم صغتم بلاغكم بلغة الاتهام.. هل يعني كلامكم أنكم لا تتوفرون داخل منظمتكم على آلية لاختبار وتدقيق المعلومات التي تتوصلون بها؟

● هذا حكم نتركه لمرحلة ما بعد إجراء الفحوص الطبية الشرعية والتحقيق النزيه والموضوعي والسريع ونشر نتائج هذه التحقيقات على الملأ. آنذاك نحن مستعدون، وفي هذه الحالة فقط، لتقديم توضيحات إذا لم نكن متأكدين من تدقيق معلوماتنا وجمعها. أما اللجوء إلى الإثارة الإعلامية عبر نشر شريط فيديو، فهذا لن يساعدنا على أن نصل إلى الحقيقة. فلا بد من توفير آليات ثابتة ومؤسساتية لدرء وطرح كل هذه التأويلات من هذا الطرف أو ذاك. فهذا ما يجعلنا نتجنب التأويل السياسي. ولا ينبغي أن ننسى المنظمة تلقت من معتقلين بسجن العيون شكاوى تتهم إدارة السجن بسوء المعاملة. فلو أن السلطات بادرت إلى فتح تحقيق لما كنا الآن أمام هذا الوضع. كما أن وزير العدل اعتبر في لقاء مع أعضاء المنظمة أن من إيجابيات منظمة العفو في المغرب أنها دفعت السلطات المغربية إلى اتخاذ تدابير لمواجهة حالات التعذيب الفردية، ومن بينها المنشور الذي عممته وزارة العدل على النيابة العامة لإجراء الخبرة الطبية على من يدعون تعرضهم للتعذيب.. ونحن ندعو إلى تفعيل هذه المبادرة.

○ لكن وزير العدل نفسه قال إن من سلبيات منظمتكم أنها تترك الانطباع أن لا شيء تحقق في المغرب في مجال حقوق الإنسان، رغم أن بلادنا راكمت مجموعة من الآليات المؤسساتية للنهوض بحقوق الإنسان.

● لنكن واضحين. فوزير العدل حينما تحدث عن السلبيات لم يكن يعني التقارير والأبحاث التي نقوم بها. بل كان يعني خلفيات اختيار المغرب ضمن خمس دول معنية بحملة للرفع من حقوق الإنسان.. ونحن أوضحنا له عكس ما ذهب إليه. فاختيار المغرب ضمن الدول المعنية بهذه الحملة لا يعني أن له سجل حقوقي سيء، بل يعني أن الإنجازات التي تمت عبر أكثر من عقد من الزمن ينبغي أن تدفع المغرب إلى أن يكون له دور الرائد في بناء نموذج حقوقي في منطقة الشرق وشمال إفريقيا، خاصة في مرحلة تعيش فيها المنطقة تراجعا في المجال الحقوقي.

○ ومع ذلك، فإن المطلع على تقاريركم وبلاغاتكم يشعر أن المغرب قارة من التعذيب، وأن الآليات الحقوقية الرسمية مجرد ديكور للاستهلاك الخارجي.. وفي هذا تلتقون مع مجموعة من الجهات المعادية للمغرب، والتي تصور المغرب وكأنه مجال مفتوح للانتهاك الحقوقي. ما رأيك؟

● هذه قراءة خاطئة لتقاريرنا بخصوص المغرب. إن أي متتبع لمنظمة العفو الدولية ومتفحص جيد لتحركاتها، وهذا باعتراف كل الأطراف في الدولة المغربية، سيؤكد أننا ساهمنا في بناء هذا النموذج..

○ لا نريد العودة إلى التاريخ. أنا أتساءل عن سر التقاء تقاريركم مع تقارير السلطات الجزائرية وبعض المنظمات التابعة لها بخصوص الوضع الحقوقي بالصحراء المغربية، وهو تساؤل مشروع، خاصة أن المغرب مدعو إلى الدفاع عن قضيته الوطنية أمام المنتظم الدولي، كما أنه سيتحول إلى ملتقى للمنظمات والهيئات الحقوقية في سياق المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في تونس القادم.

● سأقول لك بصريح العبارة إن من يحرج المغرب على هذا المستوى ليست هي أمنستي أو غيرها. يحرجها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حينما يأتي أمام البرلمان ويؤكد أن وضعية حقوق الإنسان ليست على مايرام. وهو الشيء نفسه الذي يقوله مقررو الأمم المتحدة، وأيضا لجنة مناهضة التعذيب. فهل نعتبر كل هؤلاء اجمعوا على إحداث الضرر بمصالح المغرب؟ يجب أن نكون على يقين أن حقوق الإنسان هو خط الدفاع الأخير عن مكتسبات المغرب..

○ تقولون هذا الكلام، والحال أن تقاريركم تدعي أن التعذيب في المغرب مؤسساتي ومنظم..

● لا. نحن قلنا بأن المغرب انتقل من حالات التعذيب المنظم إلى حالة انحسر فيها التعذيب بشكل كبير وأصبح ممارسة لدى بعض الموظفين المكلفين على تطبيق القوانين، ولا أحد قال إن التعذيب في المغرب منظم ومؤسساتي، ولا ينبغي أن نعطي للرأي العام معطيات مغلوطة.

محمد السكتاوي

فوزية العسولي لـ«الاتحاد الاشتراكي»

عدم إحقاق المناصفة في التعيينات بالمحكمة الدستورية ضرب للدستور والمناصفة، وفيدراليتها تتهم المجلس الدستوري

31/10/15

جلال كندالي

أكدت فوزية العسولي رئيسة فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة أن الحيثيات التي بنى عليها المجلس الدستوري قراره، المتعلق بتعيين أعضاء المحكمة الدستورية، والذي تم فيه إقصاء النساء، هي حيثيات مردود عليها وضرب للمناصفة على اعتبار أن الديباجة التي جاءت في الدستور المغربي الجديد تتنافى وما ذهب إليه المجلس الدستوري، بالإضافة الى تحديه الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.

والتي يجب ألا يتم تجزيئها. كما أن الفصل 19 من الدستور تضيف الاستاذة فوزية العسولي في تصريح لجريدة الاتحاد الاشتراكي، يتحدث عن المساواة والآلية المرتبطة بذلك لتحقيق المساواة الحقيقية. كما أن الفصل 4من اتفاقية مناهضة كل اشكال التمييز ضد المرأة واضحة. وقد رفع المغرب كل التحفظات بشأن ذلك لاتخاذ كل الإجراءات لتحقيق هذا المبتغى. وأوضحت الاستاذة العسولي أن قرارات نيروبي وغيرها تؤكد أن السياسات الحيادية هي تمييزية. خاصة أن هناك موروثا ثقافيا وسيادة للفكر الذكوري في مجتمعنا لحد الساعة، مشيرة الى أن العديد من القوانين الدولية في هذا المجال صادق عليها المغرب ونشرت بالجريدة الرسمية وأصبحت لها أولوية، موضحة أننا كنا ننتظر من المجلس الدستوري أن يحافظ على مقتضيات وروح الدستور والالتزامات الدولية إلا أنه ضرب كل هذا عرض الحائط.

ومن أجل الالتزام بفحوى الدستور بخصوص المناصفة، خاصة في ظل عدم إمكانية الطعن في قرارات المجلس الدستوري، أكدت العسولي أن دور البرلمان هناك واضح، والذي عليه أن يعيد قراءة هذا القانون من جديد.

وكانت الفيدرالية قد اتهمت في بيان لها المجلس الدستوري بخرق مبدأ المناصفة بخصوص تعيين أعضاء المحكمة، وهو ما رأت فيه تمييزا سلبيا ومؤشرا على أن المغرب يتراجع عن الانجازات الديمقراطية في مجال الحقوق الإنسانية.

وأكد البيان أن خطورة هذا القرار المتخذ من طرف المجلس الدستوري تأتي لكونه نهائيا لا يحتمل المراجعة، وهو يتناقض مع الدستور المغربي الجديد ومع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا. في ذات السياق اعتبرت فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة أن هذا الخرق من قبل المجلس الدستوري المغربي يشكل مشكلة عويصة لكل المجتمع المغربي ومؤسساته ومحافله السياسية، إذ سبق للمجلس الدستوري أن أقر سنة 2011 بالقائمة التكميلية غير المتجانسة بين النساء والشباب، والتي تم اتخاذها في انحراف عن المعايير الدولية ودون أية شرعية دستورية. وأوضح البيان أن المغرب صادق على اتفاقية سيداو لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1993 مع بعض التحفظات ،وقد تخلى نهائيا عن هذه التحفظات سنتي 2008 و 2011

والتوقيع على البروتوكول الاختياري المرتبط بهذه الاتفاقية. وهذا يبين أن هذه المؤسسة، يقول البيان، تجهل القوانين الوطنية والدولية الاساسية. ودعت الفيدرالية جميع القوى السياسية والمؤسسات المغربية (البرلمان، المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) للرد على هذه التطورات المناوئة للمساواة والحقوق الانسانية للنساء في المغرب. ولتسليط الضوء على خطورة هذا القرار حسب رأي فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة ، نظمت صباح أمس الثلاثاء ندوة صحفية بالرباط.

معتقلون يشتكون مما وصفوه بـ«التعذيب» والمندوبية ترفض التعليق

معتقلون يشتكون مما وصفوه بـ«التعذيب» والمندوبية ترفض التعليق

القنيطرة
بلعيد كروم
تتمة (ص 01)

وأوضح قراري، صاحب رقم الاعتقال 1976، أنه قرر خوض معركة الأمعاء الخاوية إلى حين تدخل الجهات المسؤولة من أجل أن يأخذ التحقيق في قضيته مجراه الطبيعي، بعيدا عن أي تدخلات أو إملاءات، خاصة، بعد حرمانه من الامتيازات الممنوحة لباقي النزلاء، وتجريده من جميع أمتعته الشخصية، ووقف الاعتداءات التي يتعرض لها من قبل بعض حراس السجن.

أما في السجن المركزي بالقنيطرة، فقد نقل السجين كريم مهيدي، الأسبوع المنصرم، على وجه السرعة إلى قسم المستعجلات بالمركب الجهوي الاستشفائي لعاصمة الغرب، بعد إصابته بجروح بليغة جراء ما قالت عائلته إنه تعذيب تعرض له ابنها.

وأوضحت عائلة السجين، الملقب بـ«شيشا»، في رسالة وجهتها، أول أمس، إلى الوكيل العام للملك باستئنافية القنيطرة، وتوصلت «المساء» بنسخة منها، أن ابنها دخل في حالة غيبوبة جراء الاعتداء العنيف الذي تعرض له من قبل حارس السجن، وهو ما تسبب للضحية، بعد ذلك، في أضرار واضطرابات نفسية جد خطيرة، وصلت إلى حد قيام هذا الأخير بمحاولة انتحار، على حد تعبيرها، مطالبة بفتح تحقيق في هذه النازلة، وتقديم كافة المتورطين إلى العدالة.

وفي اتصال بمسؤول التواصل بمندوبية السجون أقفل هاتفه بعد أن علم بمضمون الأسئلة التي يحملها صحفي الجريدة،وعند الاتصال بمدير ديوان التامك لأخذ رأي المندوبية في الموضوع تعامل بطريقة لا تنم لمغرب دستور 2011 بصلة. حيث أخذ في سؤال الصحفي عمن أمده برقم هاتفه الشخصي وبعدها رفض الخوض في أي حديث وأقفل الهاتف في وجه صحفي الجريدة.

معتقلون يشتكون مما وصفوه بـ«التعذيب» والمندوبية ترفض التعليق

القنيطرة - بلعيد كروم

وجه العديد من المعتقلين بمختلف سجون المملكة نداءات استغاثة، لإنقاذهم مما وصفوه بسوء المعاملة والتعذيب الوحشي، الذي يطالهم من قبل بعض مسؤولي المؤسسات السجنية المذكورة، وهو ما دفع العديد منهم إلى محاولة الانتحار.

وذكر السجناء، في رسائل توصلت «المساء» بنسخة منها، بأنهم يتعرضون للتعذيب بأبشع الوسائل ولأتفه الأسباب في أحايين كثيرة، كرد فعل انتقامي، الغرض منه تركيع نزلاء السجن، وإجبارهم على الاستسلام للأمر الواقع، وغض الطرف عن التجاوزات، واصفين الوضع القائم بالحرج جدا.

وأعلنت والدة السجين عبد الغني ولد بوتكريش، المعتقل بالسجن المحلي بسلا 2 تحت رقم 894، عزمها رفع دعوى قضائية بخصوص التعذيب الذي قالت إن ابنها تعرض له، ووضعه بالزنزانة الانفرادية، لمجرد أنه طالب إدارة السجن بتمكينه من كافة مستحقاته المالية مقابل أعمال النظافة، التي كان يقوم بها بداخل السجن، وهو ما تسبب في إصابته برضوض وجروح في الخد والعين.

وأضافت والدة السجين عبد الغني ولد بوتكريش أن ابنها تعرض لأسوإ صنوف التعذيب، إضافة إلى الإهانات اللفظية الحاطة من الكرامة الإنسانية. وطالبت مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بفتح تحقيق عاجل في هذه الانتهاكات، مشيرة، في الوقت نفسه، إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان زارت مؤخرا ابنها، وعاينت آثار التعذيب واللكمات على وجهه وعينه.

في نفس السياق، كشف السجين إلياس علي قراري، الموجود رهن الاعتقال بالسجن المحلي بتيفلت، في شكاية تتوفر الجريدة على نسخة منها، عن جملة مما قال إنها أنماط من التعذيب الممنهج التي خضع لها من طرف بعض موظفي هذا السجن، وتعنيفه بقوة مبالغ فيها، جعلته يراسل كلا من الجهات الأمنية والقضائية في الموضوع، لا سيما أنه يتوفر على كل ما يثبت صحة ادعاءاته.

تتمة ص 6

اليازمي يدخل بـ'الخيط الأبيض' لـ'عقد الصُلح' بين الداخلية والحقوقيين

زنقة 20

هو مخاض عسير وغير مسبوق تمر منه العلاقة بين وزارة الداخلية، وعدد من الجمعيات الحقوقية، بعد تبادل اتهامات من العيار الثقيل، كانت عناوينها البارزة والأكثر إثارة، هي تلقي تمويلات لخدمة أجندات خارجية، في مقابل اتهامات حقوقية للداخلية بالسعي لخلط الأوراق للتغطية على خروقات خطيرة في مجال حقوق الإنسان، مع استعمال مفرط لفزاعة الهاجس الأمني.

ومعَ إقتراب موعد إنعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، بالمدينة الحمراء مُراكش، تجرى مفاوضات لنزع فتيل التوتر بين الداخلية والجمعيات الحقوقية لنزع فتيل التوتر بين الداخلية والجمعيات الحقوقية.

مصدر من الائتلاف الحقوقي كشف أن قادة الحركة الحقوقية اقترحوا على إدريس اليازمي، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، مخرجا من شأنه أن يشجع على الانخراط الكامل للجمعيات الحقوقية في المنتدى، حيث اقترح على اليازمي لعب دور «الخيط الأبيض» بين الجمعيات الحقوقية ووزير الداخلية، محمد حصاد، وعقد لقاء بينهما يشرف عليه المجلس الوطني يكون فرصة لحصاد لتفسير مواقفه، والتراجع عن تصريحاته السابقة، في ما يشبه «اعتذار» للحركة الحقوقية.

وكان وزير الداخلية اتهم، في جلسة عامة للأسئلة الشفوية في مجلس النواب، جمعيات حقوقية بتوجيه اتهامات واهية للمصالح الأمنية بالاختطاف والتعذيب والاعتقال التعسفي، حيث تحظى هذه الهيئات الحقوقية، وفق تصريحات حصاد، بالدعم المالي والعديد من المنافع من جهات خارجية، وتتوصل بأموال تتجاوز 60 في المائة من الدعم المخصص للأحزاب السياسية.

وهي التصريحات التي لم ترق ت الجمعيات الحقوقية التي سارعت إلى إصدار بيان مشترك، استنكرت فيه "ما جاء في تصريح وزير الداخلية وغيره من التصريحات غير المسؤولة، الهادفة إلى تبخيس العمل الجمعوي والحقوقي".

وطالبت الجمعيات وزير الداخلية بـ "الاعتذار عن هذه الاتهامات"، معتبرة أن كلامه "ليس مجرد خطأ معزول أو زلة لسان، بل يندرج في سياق مخطط سلطوي يستهدف الحقوق والحريات الأساسية بالمغرب تحت ذريعة مواجهة التهديدات الإرهابية".

واعتبرت أن على الحكومة أن تقوم، استعداداً لاستقبال مراكش آلاف الحقوقيين والحقوقيات في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، بـ"تصفية الأجواء الحقوقية وإطلاق سراح معتقلي الرأي، والكف عن قمع حريات التنظيم والتعبير والتظاهر، بدل التمادي في التحامل على التنظيمات الحقوقية وتصنيفها مع الإرهاب والتطرف".

http://rue20.com/news/item/36155

الرباط:المعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخلون اليوم الثامن من الاضراب عن الطعام

ابراهيم أحنصالنشر في بني ملال أون لاين يوم 23 - 09 - 2014

يواصل المعتصمون مصطفى ندير و صديقي رفيق و حمو شريف و ابن مناف إضرابهم عن الطعام لليوم السابع على التوالي أمام مبنى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" بالرباط ، في ظروف تتسم بقساوة الطقس يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، أمام تجاهل أجهزة الدولة لمطالبهم المشروعة، وهو ما ينذر بحدوث مأساة وفاجعة إنسانية ما لم تبادر الجهات المسؤولة إلى فتح باب الحوار معهم و تلبية مطالبهم المشروعة

و كان المعتصمون مصطفى ندير و صديقي رفيق و حمو شريف و ابن مناف مؤازرين المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف فرع جهة تادلة أزيلال دخلوا في اعتصام مفتوح منذ يوم الاثنين فاتح شتنبر 2014أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط قبل أن يدخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام للمطالبة بجبر الأضرار الفردية عبر الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية باعتبارهم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص قبل أن يدخلوا في إضراب عن الطعام يوم 16 شتنبر2014 بسبب ما اعتبروه تجاهلا لاعتصامهم من طرف المسؤولين

http://www.maghress.com/benimellal/1010248

800 طبيب شغل فقط لـ20 ألف مقاولة

المصدر: | 24 سبتمبر 2014 | جهات |

أكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن مُعيقات تطبيق مدونة الشغل تحول دون إعمال عدد من الحقوق المتضمنة في هذه المدونة، ومنها حقوق العمال المؤقتين، والعاملين في قطاع المناولة،

والفوارق التي تعانيها العاملات والعمال في القطاع الفلاحي، مقارنة مع نظرائهم في قطاعي التجارة والصناعة، والممارسات التي تحد من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الشغل، وتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، والصعوبات التي تعوق عمل مفتشي الشغل في أداء واجبهم إزاء هذه الفئات.

ودق اليزمي، في افتتاح المناظرة الوطنية حول "مدونة الشغل بعد مرور عشر سنوات من التطبيق"، التي انعقدت صباح أمس (الاثنين) بالرباط، ناقوس الخطر بشأن الخصاص المسجل في مجال الصحة والسلامة، والناتج عن نقص عدد أطباء الشغل والمهندسين المختصين في المجال، مشيرا في هذا الصدد، إلى أن المغرب لا يوفر سوى 800 طبيب شغل فقط لحوالي 20 ألف مقاولة، ضمنهم 13 طبيبا مفتش شغل فقط، و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة. وأبرز أن هذا الرقم يسائل الساهرين على تطبيق مقتضيات المدونة، بعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ.

وجدد اليزمي دعوة المجلس إلى ضرورة الإسراع بالمصادقة على الاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية لسنة 1948 الخاصة بالحرية النقابية وبحماية حق التنظيم النقابي، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، المجرم لعرقلة حرية العمل، بما يضمن ممارسة الحقوق الدستورية والنقابية بشكل مسؤول وضمن إطار تشريعي متلائم مع المعايير الدولية والمستجدات الدستورية، خاصة في ما يتعلق بالقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المتعلق بالنقابات.

كما دعا الحكومة إلى التصديق على الاتفاقية الخاصة بالعمال المنزليين، والاتفاقية 141 لمنظمات العمال القرويين والاتفاقية 103 لحماية الأمومة.

وكشف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينكب، في الوقت الراهن، على دراسة الإشكالية المتعلقة بمحدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى عالم الشغل، والتي تشكل أحد التحديات المطروحة أمام السلطة الحكومية المطالبة بإيلاء الرعاية اللازمة لهذه الفئة المجتمعية.

وقال اليزمي إن المغرب مطالب بالاستمرار في انخراطه في منظومة القانون الدولي لحقوق العمل والعمال وتعزيزها، والتي كان آخرها إبداء المجلس رأيه في مشروع القانون الخاص بعمال المنازل، من خلال تقديم مقترحات تهم التنصيص على الضمانات المنصوص عليها في مدونة الشغل، ودعوته المغرب إلى الانضمام إلى الاتفاقية الجديدة "اتفاقية حقوق العمال المنزليين" التي تمت المصادقة عليها سنة 2011، ودخلت حيز التطبيق دوليا في شتنبر 2013.

وبعد مرور عشر سنوات على تطبيق مدونة الشغل، ما تزال العديد من مقتضياته لم تر النور بعد، ومنها بالخصوص، إخراج قانون الإضراب، وقانون النقابات، إلى الوجود، ومراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي.

في السياق ذاته، أكد التقرير التمهيدي الذي عرضه عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية أمام المناظرة الوطنية، أن مضمون المدونة يروم تحقيق معادلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات الانفتاح التجاري والاقتصادي للمغرب، وكذا تدعيم منظومة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

وتساءل عن مدى تحقيق هذه المعادلة خلال العشر سنوات من تنفيذ بنود المدونة.

وأشار الصديقي إلى أن المغرب عرف منذ 2003 تحولات عميقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمثلت بصفة خاصة في إقرار دستور جديد أسس لبعض الحقوق الاجتماعية، مرسما إياها حقوقا دستورية. كما شملت هذه التغييرات منظومة حقوق الإنسان، ومن بينها الحقوق الأساسية في العمل. وعلى الصعيد الدولي، بادر المغرب إلى الانخراط في كل المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق العمل اللائق.

http://www.marocpress.com/assabah/article-478043.html

رفاق الهايج يطالبون المسؤولين بالاستجابة الفورية لمطالب المضربين المعتصمين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام مقر " محمد الصبار" بالرباط

تعليق 0 rd, 2014 كلامكم في الواجهة سبتمبر 23

عبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن انشغالها البالغ وهي تتابع الإضراب اللامحدود عن الطعام، الذي يخوضه كل من المصطفى ندير، صدقي رفيق، مناف عبد اللطيف وأحمو الشريف، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمين أمام مقر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط**، منذ فاتح شتنبر 2014، والذين قرروا الدخول في هذا الاضراب عن الطعام، يوم 16 شتنبر 2014، من أجل التعجيل بالاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، والمتمثلة في إدماجهم الاجتماعي وتسوية أوضاعهم المالية والإدارية؛ وذلك بعد انتظار عمر طويلا دون أن تجد وضعيتهم سبيلها إلى المعالجة المناسبة والمنصفة، وبعد تبخر العديد من الحلول واخلاف الكثير من الوعود.

وقالت الجمعية إذ يجد أنه لم يعد مقبولا استمرار هذه الوضعية، التي تعيد احياء مشاهد معاناة الماضي، مما يضطر معه الضحايا إلى القيام بالاعتصامات وخوض الاضرابات عن الطعام،فغنها تعبر عن تضامنها مع المضربين في معركتهم من أجل التسوية الشاملة والعادلة لملفهم.

كما طالبت المسؤولين بالاستجابة الفورية لمطالب المضربين، تنفيذا للالتزامات الدولة بهذا الخصوص، ودعت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره المكلف بالسهر على تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التدخل لدى رئاسة الحكومة من أجل الإسراع بحل هذا الملف.

http://klamkom.com/%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AC-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA/

أيها العمال "حضيو روسكم" من حوادث الشغل..فهذا هو عدد الأطباء المخصص لـ20 ألف مقاولة بالمغرب

أكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن معيقات تطبيق مدونة الشغل تحول دون إعمال عدد من الحقوق المتضمنة في هذه المدونة، ومنها حقوق العمال المؤقتين، والعاملين في قطاع المناولة، والفوارق التي تعانيها العاملات والعمال في القطاع الفلاحي، مقارنة مع نظرائهم في قطاعي التجارة والصناعة، والممارسات التي تحد من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الشغل، وتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، والصعوبات التي تعوق عمل مفتشي الشغل في أداء واجبهم إزاء هذه الفئات.

ودق اليزمي، في افتتاح المناظرة الوطنية حول "مدونة الشغل بعد مرور عشر سنوات من التطبيق"، التي انعقدت صباح أمس (الاثنين) بالرباط، ناقوس الخطر بشأن الخصاص المسجل في مجال الصحة والسلامة، والناتج عن نقص عدد أطباء الشغل والمهندسين المختصين في المجال، مشيرا في هذا الصدد، إلى أن المغرب لا يوفر سوى 800 طبيب شغل فقط لحوالي 20 ألف مقاولة، ضمنهم 13 طبيبا مفتش شغل فقط، و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة. وأبرز أن هذا الرقم يسائل الساهرين على تطبيق مقتضيات المدونة، بعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ.

http://casaoui.ma/societe/2610.html

المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان يشيد بتجربة المغرب في العدالة الانتقالية وحماية حقوق الإنسان

13:01 2014/09/23

اعتبر نزار عبد القادر المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان، أن النموذج المغربي للعدالة الانتقالية وحماية الحقوق الإنسانية "يفرض نفسه كمرجع لا جدال فيه على المستويين العربي والإسلامي"، مدفوعا بإرادة سياسية واضحة.

وأبرز عبد القادر، في حوار خص به وكالة المغرب العربي للأنباء على هامش أشغال الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن "هذه تجربة رائدة تستحق الدراسة بشكل كلي والتعريف بها على نطاق واسع".

وقال المدير التنفيذي لمعهد جنيف "لمسنا لدى الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وحتى لدى المجتمع المدني رغبة مشتركة في التقدم بالاستفادة من مناخ الانفتاح الذي يشجعه الدستور الجديد"، ويتجسد هذا التوجه بشكل واضح، حسب الخبير، عبر الصرح المؤسساتي المتين الذي أضحت تتوفر عليه البلاد في السنوات الأخيرة.

وأشار، في هذا الصدد، إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، دون إغفال بروز المنظمات غير الحكومية وفاعلين مؤثرين في الدفاع عن حقوق الإنسان، مضيفا أنه مما يبعث على الارتياح أيضا، أن المؤسسة التشريعية تولي اهتماما متزايدا للقضايا التي تشغل بال جمعيات حقوق الإنسان، بما فيها التقارير المرفوعة للهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار الفحص الدوري الكوني.

ويرى عبد القادر أنه ما يهم أكثر هو ترجمة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة إلى واقع، بما في ذلك التوقيع على بعض البروتوكولات الاختيارية حول حق الأفراد في التقاضي أمام الآليات الدولية، وملاءمة جزء من التشريعات الوطنية مع التزامات المملكة.

وحول ما إذا كانت بلدان المنطقة تسير نحو نموذج خاص بها، اعتبر الخبير الدولي أنه لا توجد وصفة سحرية في مجال العدالة الانتقالية، وأوضح أن "الوضع يختلف من بلد لآخر، بالنظر للفوارق القائمة بين الأنظمة الحكومية والانتهاكات المرتكبة والدينامية الاجتماعية".

وذكر عبد القادر أن المغرب، كبلد مؤسس وعضو في مجلس حقوق الإنسان، قام بدور أساسي، إلى جانب سويسرا والأرجنتين، في بروز الجيل الجديد من المقررين الخاصين، بمن فيهم المقرر المكلف بالعدالة الانتقالية، مشيدا بانخراط المملكة في مختلف الأدوات التابعة للمنظمة

مناظرة فكرية لمعرفة فعالية ونجاعة المدونة في مضامينها ومقتضياتها

أجمع المشاركون في المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل، على أن تطبيق مدونة الشغل بعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ، يكتنفه الكثير من الثغرات واللبس والنواقص والتأويلات المتناقضة.

(كرتوش)

وأكد المشاركون في المناظرة الوطنية حول مدونة الشغل، نظمتها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، أمس الاثنين بالرباط، تحت شعار"مدونة الشغل بعد عشر سنوات من التطبيق، بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق"، أن تطبيق العديد من مقتضيات مدونة التشغيل، التي تم إعدادها بتوافق مع مختلف الفرقاء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار تفاوضي خلال الفترة مابين 1994 و2003، أفرز صياغات معيبة وتأويلات صعبت من تطبيقها، مشددين على أن الثغرات العديدة التي أبان عنها تطبيق المدونة، وكذا النواقص والتأويلات المتناقضة، يطرح إشكالية الملاءمة والفعالية والانسجام الذي يجب أن تتميز به القواعد والضوابط القانونية.

ومن جانبه قال مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، إن المدونة تشكل حدثا مهما، على اعتبار أنها جمعت 34 نصا قانونيا، مبرزا أنه ينبغي تثمين مجمل مقتضيات المدونة خاصة تلك المتعلقة بالمفاوضات واتفاق الشغل الجماعي.

وأوضح الرميد أن وزارته عملت أخيرا على إحداث قسم في محكمة بالدارالبيضاء خاص بنزاعات الشغل، في إطار التنظيم الذي تقوم به، أخذا بعين الاعتبار طول المدة التي تأخذها المحاكم للنظر في قضايا الشغل، معلنا أن وزارات تعتزم تعميم الأقسام المتخصصة في نزاعات الشغل على باقي محاكم المملكة.

من جانبه أكد نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضرورة القيام بوقفة تأملية حقيقية بعد عشر سنوات على اعتماد مدونة الشغل بالمغرب، بما يقضي من تقييم للمنجزات بإيجابياتها وسلبياتها، والتداول في الإشكالية التي ما زالت مطروحة وفق مقاربة تشاركية، لا يمكنها إلا أن تساهم في تحسين مناخ الشغل، وتحديث العلاقة المهنية داخل المقاولة.

وأوضح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن" إشكالية عدم تطبيق مدونة الشغل وأحيانا محدودية هذه المقتضيات، تبرز كعائق إعمال عدد من الحقوق التي جاءت بها المدونة، في التعاطي مع كثير من مظاهرات الهشاشة كالعمل المؤقت وقطاع المناولة وما يشوبه من اختلالات، وما يكرسه من أوضاع تشكل في العديد من الحالات مصدرا للاحتقان والاحتجاجات، التي غالبا ما يوكبها انتهاكات"، معلنا عن النقص" البين" في مجال الصحة والسلامة، "نتيجة محدودية عدد أطباء الشغل والمهندسين المختصين في المجال، حيث إن النسيج الاقتصادي المغربي، الذي يضم 20 ألف مقاولة، لا تتوفر بلادنا فيه سوى على 800 طبيب شغل، ضمنهم 13 طبيب مفتش شغل و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة".

ودعا اليزمي إلى وضع سياسات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القضايا الأساسية لحقوق الإنسان في ارتباطها بنشاط المقاولات ومختلف الأعمال التجارية، ويواكب القانون الدولي لحقوق الإنسان هذه التطورات.

من جانبه قال عبد الله بها، وزير الدولة، إن تطبيق مدونة الشغل، "إذا كان له الأثر الإيجابي على علاقة الشغل وضمان حقوق العمال وواجبات المشغلين، فقد كشف من جهة أخرى عن العديد من الثغرات والنواقص والتأويلات المتناقضة، الأمر الذي يطرح إشكالية الملاءمة والفاعلية والانسجام الذي يجب أن تتميز به القواعد والضوابط القانونية.

وأبرز أن المدونة تحتاج اليوم إلى قراءة متأنية على ضوء أحكام الدستور الذي جاء ليعزز الحقوق الأساسية في العمل.

وأعلن عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، أن الآراء التي ترى أن تطبيق المدونة، يعرف ثغرات، فضلا عن التناقض بين الصيغتين العربية والفرنسية مما يؤثر سلبا على الفعالية والوضوح الذي يجب أن يميز القواعد القانونية، تستحق الدراسة والتمحيص لمعرفة ما إذا كانت المدونة ما تزال ذات فعالية ونجاعة في كل مضامينها ومقتضياتها.

ويرى الفرقاء الاجتماعيون، من جانبهم، أن تطبيق المدونة لم يتم بشكل كبير في العديد من مقتضياتها، حيث أكد الميلودي موخاريق، الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، أن مدونة الشغل لم تطبق البنود المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية، "ومنذ الاستقلال لا يتوفر المغرب سوى على 35 اتفاقية جماعية قطاعية"، معلنا أن مجموعة من الوحدات لا تطبق مدونة الشغل، ولايتم التصريح بالعمال، "كما أن 27 في المائة من المقاولات هي التي قامت بلجان الصحة المهنية".

وأعلن موخاريق أن36,7 في المائة من الإضرابات بالقطاع الخاص، سببها عدم احترام بنود مدونة الشغل.

وبالنسبة لعبد الحميد الفاتحي، فتطبيق مدونة الشغل أبان عن صعوبة في تطبيق الكثير من البنود، مشيرا إلى أن بعض بنود المدونة لم يطبق على أرض الواقع،" المدونة كمنتوج جماعي لم تنجح في إخراج الأليات الأساسية لنجاحها، ألا وهي الاتفاقيات الجماعية للشغل".

ويرى الاتحاد العام للشغالين أن بعد 10 سنوات من التطبيق، لم يتم تطبيق سوى 15 في المائة من بنود المدونة، رغم كل التنازلات التي قدمتها المركزيات النقابية.

من جانبه يرى الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الكلمة التي تليت عن مريم بنصالح، رئيسة الاتحاد، أن بعض مضامين المدونة تبقى غير مفهومة مما يجعلها مفتوحة على كل التأويلات، وهو ما يسبب عدة مشاكل اجتماعية، مبرزا أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يؤيد مراجعة بعض فصول المدونة والبنود والمفاهيم التي يسهل تأويلها.

وطالب الاتحاد، الذي أكد أنه مع تطبيق المدونة 100 في المائة، بتكييف المدونة مع واقع الشغل وليس العكس "يجب أن يأخذ القانون بعين الاعتبار أصناف المقاولات".

وسيتطرق المشاركون في المناظرة الفكرية التي تنظمها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية على مدى يومين، إلى أربعة محاور تهم مدونة الشغل وعلاقة الشغل الفردية، وحكامة سوق الشغل، ومدونة وظروف العمل: الصحة والسلامة في العمل، ثم العلاقة الجماعية للشغل وآليات إعمال وتطبق مدونة الشغل.

http://www.journalmaroc.com/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85/

Villes intelligentes

Le Maroc mise mille milliards de dirhams d'ici 2016

1.000 milliards de dirhams, ce chiffre a été annoncé lors de la première édition de la Green Growth Academy organisée à l'initiative de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) et il représente le montant qu'aura dépensé le Maroc d'ici 2016 dans la construction de villes nouvelles et la remise à niveau des infrastructures et modèles de gestion existants. Cette rencontre qui s'articulait autour des villes intelligentes et les différentes voies de transitions possibles a été l'occasion de s'arrêter sur plusieurs points, notamment celui de l'inclusion du citoyen et la préservation de son «droit d'accès à la ville» ■

Voir pages 4-5

Villes intelligentes

Le Maroc mise 1.000 milliards de dirhams d'ici 2016

Selon Salah-Eddine Kadmiri, vice-président général de la CGEM, pas moins de 1.000 milliards DH seront dépensés au Maroc d'ici 2016 dans la mise à niveau des villes et dans la construction des villes nouvelles.

Imane Nigrou
inigrou@aujourdhui.ma

A la veille du Sommet mondial de l'ONU sur le climat, et au moment où New York et plusieurs villes partout dans le monde abritent des marches et des manifestations pour le climat, se tient à Casablanca la première édition de la Green Growth Academy. Organisé, mardi 23 septembre, à l'initiative de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) et du Centre marocain de production propre (CMPP), cet événement s'est penché sur un sujet non moins important, «les villes intelligentes».

Selon la panoplie de chercheurs étant intervenus lors de la Green Growth Academy, l'urbanisation du monde et du Maroc est une évidence. Elle est même inéluctable et gagne de plus en plus de terrain. Comme le précise Mohand Laenser, ministre de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire : «*Aujourd'hui, 60% de la population marocaine vivent en ville. Dans une dizaine d'années, on en sera à 70%*». Selon lui, intelligence et durabilité sont synonymes d'un même concept aujourd'hui. «*Un concept qui ne peut se faire sans l'implication de tous les acteurs, y compris le citoyen*». Cet impératif de durabilité révolutionnera bien évidemment les modèles de gestion des villes mais coûtera cher. Si l'on se base sur les propos de Salah-Eddine Kadmiri, vice-président général de la CGEM, pas moins de 1.000 milliards de dirhams seront dépensés au Maroc d'ici 2016 dans

la mise à niveau des villes et dans la construction des villes nouvelles. Seulement voilà, certains modèles d'urbanisme ont démontré leurs limites. New York aux Etats-Unis, Songdo en Corée du Sud ou encore Masdar City à Abu Dhabi sont loin d'être des exemples à suivre. La première aurait une infrastructure en «modèle sbaghetty où tous les réseaux sont entremêlés» selon le professeur Claude Rochet, professeur associé à l'Institut de Management Public et de gouvernance territoriale d'Aix-en-Provence, alors que les deux dernières *«n'ont rien d'une ville vivante. Ce sont ce qu'on appelle des espaces Techno Push, une sorte de vitrine pour démonstration de technologies»*. A vrai dire, il n'existe pas de modèle type pour ces villes intelligentes, encore moins une définition précise. Chose qui complique davantage leur normalisation à l'échelle mondiale. Ce qui est sûr toutefois c'est que, la ville intelligente n'est pas forcément une ville nouvelle. Bien au contraire, en matière de coûts, toujours selon Claude Rochet, *«des études mathématiques très poussées ont démontré que construire une nouvelle ville coûte beaucoup plus cher que de remettre à niveau la gestion d'une ville»*. ..../....

> *Il n'existe pas de modèle type pour ces villes intelligentes, encore moins une définition précise. Chose qui complique davantage leur normalisation à l'échelle mondiale.*

...../....Pour ce qui est du Maroc, plusieurs points faibles ont été soulevés durant cette première Green Growth Academy.

A commencer par ce qu'on appelle une ségrégation spaciale. On parle ici de «droit à la ville». Pour l'architecte et membre du Conseil national des droits de l'Homme, Abderrahim Kassou, *«il est impératif aujourd'hui d'assurer un cadre urbain capable d'assurer les droits de chaque citoyen»*. Bien que le terme droit à la ville soit très global, toute charte et toute politique d'urbanisation ou de conception de ville intelligente doit inclure des considérations humaines afin d'éviter ces ceintures de pauvreté qui entourent les villes au Maroc d'aujourd'hui.

Selon ce spécialiste en droits humains, il faut s'éloigner de la notion sélective des villes intelligentes et assurer un accès équitable à tous les services afin que le citoyen se les approprie réellement. Autrement, *«c'est une violence urbaine qu'on exerce pour ceux à défaut de moyens et rien d'autre»*.

Urbanisation accélérée

La ville intelligente a-t-elle tout pour réussir?

En 2008, 50% de la population mondiale est devenue urbaine et dans 15 années, nous serons cinq milliards d'individus à vivre dans des villes. Cette évolution est accompagnée d'un grand nombre de défis et complexités que les chercheurs et les urbanistes d'aujourd'hui essaient d'anticiper et de résoudre grâce à ce qu'ils appellent «des villes intelligentes». Tout le sens de ces dernières se résume dans le prolongement de celui de la ville durable. Ces villes, apprend-on, *«ont pour caractéristiques essentielles de répondre à un objectif de sobriété dans l'utilisation des ressources, des économies d'eau, l'écrêtement des périodes de pointe dans la consommation d'électricité, une consommation d'énergie maîtrisée grâce aux dispositifs de mesure en temps réel, une minimisation des pertes dues aux vieillissements des réseaux...»*. Dans cette conception, le point est mis sur l'importance du décloisonnement de tous les secteurs. Comme exprimé lors du premier Green Growth Awademy, *«il s'agit de dépasser les approches sectorielles séparant transport, énergie et bâtiment pour mettre l'accent sur les interactions entre ces différentes composantes rendues possibles par le développement des NTIC»*. Les NTIC vont non seulement accélérer ce processus mais feront du citoyen un acteur fort dans la gouvernance de sa ville. L'utilisation des systèmes d'information permettra, entre autres, au citoyen-usager de signaler à sa collectivité une avarie technique, un dysfonctionnement, créant une boucle de rétroaction allant des utilisateurs aux dispensateurs de services. Malheureusement, cette cohésion des approches sectorielles et l'implication du citoyen sont freinées aujourd'hui par la prédominance des approches traditionnelles.

12077/4

ACTUALITÉ

Colloque national sur le Code du travail

Seddiki : Instaurer des règles professionnelles pour organiser les relations du travail

Les changements intervenus au Maroc en particulier depuis l'adoption de la nouvelle Constitution de 2011 et les progrès réalisés en matière notamment des droits de l'homme et la promotion des droits économiques et sociaux soulèvent la question de savoir si le code du travail, fruit d'un consensus entre les partenaires sociaux est toujours en phase avec l'évolution que connait le pays sur tous les plans, affirmé le ministre d'Etat Abdellah Baha à l'ouverture lundi à Rabat d'un colloque national sous le thème «le code du travail, après 10 ans d'application, entre les exigences du développement économique et la garantie du travail décent».

Il y a dix ans, le code du travail a été adopté à l'unanimité dans un esprit de consensus entre tous les partenaires sociaux, à l'issue d'âpres négociations ayant duré une dizaine d'années, a-t-il dit, rappelant que les conditions ayant présidé en 2003 à l'élaboration et à l'adoption à l'unanimité de ce code diffèrent de celles que le pays vit actuellement, appelé à relever de nouveaux défis économiques et sociaux, régionaux et internationaux.

Selon lui, ce colloque vient à temps pour faire le point de la situation en matière de respect des dispositions du code du travail et relever les difficultés qui entravent son application et les failles éventuelles qui empêchent son respect de la part des partenaires sociaux.

Il a toutefois estimé que toute évaluation exhaustive doit avoir pour objectif d'améliorer l'adéquation des dispositions du code du travail et leur harmonisation avec les exigences du développement de l'économie du pays et de la performance de l'économie nationale dans le but ultime de promouvoir davantage la compétitivité des entreprises nationales et le respect des droits des travailleurs.

L'évaluation du code du travail doit aller au-delà d'une simple revisite de ce texte pour en faire un véritable instrument devant aider à l'amélioration du climat des affaires et des investissements dans le pays, selon le ministre d'Etat.

Ramid : renforcer le rôle de la médiation

Pour sa part, le ministre de la justice et des libertés, Mustapha Ramid, a évoqué les conditions économiques et sociales dans lesquelles le code du travail, objet de cette conférence, avait été élaboré et adopté, précisant que les partenaires sociaux et les représentants de la société civile avaient contribué chacun de son côté à ce projet, qui avait fait de la médiation un mode privilégié de règlement des conflits sociaux. Malheureusement, cet instrument n'a été que très peu utilisé et il est temps de le renforcer pour permettre aux partenaires sociaux d'en faire usage le plus souvent possible.

Pour ce qui le concerne, le ministère de la Justice, a-t-il dit, a pleinement assumé son rôle dans l'application de ce code, malgré les difficultés d'ordre social et autres qui entravent le respect de ses dispositions.

(Ph. Radouane Moussa)

Dans ce cadre, le ministère a créé à Casablanca un tribunal social de première instance spécialisé dans le traitement des affaires à caractère social et des conflits sociaux.

Il a en outre estimé que la stabilité de l'emploi est tributaire de celle de l'entreprise, c'est pourquoi tout code du travail doit avoir pour objectif non seulement la promotion des droits des travailleurs, mais également l'amélioration de la performance et de la compétitivité des entreprises, locomotives de tout développement du pays.

Selon Ramid, toute évaluation complète du code du travail doit se situer dans le cadre de l'amélioration du climat des affaires et des investissements, condition sine qua non pour la création de nouveaux postes d'emploi.

Baraka : la paix sociale précieuse pour le développement du pays

Prenant la parole, le président du Conseil économique social et environnemental Nizar Baraka a indiqué que la réflexion engagée autour du code du travail offre l'opportunité d'en évaluer l'impact sur la préservation de la paix sociale dont le pays a grandement besoin pour la promotion de son développement économique et social et l'amélioration du climat des affaires.

Selon lui, le Conseil économique, social et environnemental (CESE) est pleinement engagé dans l'élaboration de documents susceptibles de servir de plateforme à tout effort visant la promotion de l'emploi et de meilleures relations entre employeurs et employés.

D'après le CESE, les conflits sociaux ont des effets très négatifs sur le développement du pays. C'est pourquoi, le conseil estime nécessaire pour tous les partenaires sociaux de respecter la loi et de parvenir à des conventions collectives qui faciliterait le règlement de tous les problèmes susceptibles de surgir dans l'entreprise et éviter le recours à la grève.

Pour le CESE, il est temps pour les partenaires sociaux d'œuvrer pour parvenir à une charte sociale répondant aux besoins de tous.

El Yazami : la Constitution de 2001 a créé une nouvelle situation maquée par le renforcement des droits de l'homme

De son côté, le président du Conseil des droits de l'homme, Driss El Yazami a indiqué que la Constitution de 2011 a consacré nombre de droits de l'homme parmi les plus fondamentaux dans la préservation de la dignité de l'homme et la garantie de l'égalité homme-femme en particulier les libertés syndicales, la liberté d'appartenance syndicale, le droit de grève, la promotion de la médiation collective, la signature des conventions de travail, la création d'instances de concertation avec la participation des acteurs sociaux, et la garantie de la représentation des salariés et des patrons au parlement.

La participation du CNDH à ce colloque s'explique par l'intérêt qu'il accorde à la protection des droits et acquis des couches socioprofessionnelles concernées et à tous les sujets qui seront débattus au cours de cette rencontre en particulier l'adhésion du Maroc à toutes les conventions internationales dont celles relatives aux droits des travailleurs domestiques.

Dans le rapport présenté devant le parlement le 16 juin dernier, le CNDH avait appelé le Maroc à ratifier la convention N° 87 de l'OIT de 1948 relative à la liberté syndicale et à la protection du droit d'organisation syndicale, et à abroger l'article 288 du code pénal criminalisant la liberté du travail dans le but d'assurer l'exercice des droits constitutionnels et syndicaux conformément aux normes internationales.

Il a toutefois fait savoir que l'application du code du travail se heurte essentiellement à la précarité liée au travail temporaire et en particulier dans le secteur agricole, l'insuffisance du nombre des inspecteurs du travail et des médecins du travail et le travail des enfants.

Il a en outre appelé à l'intégration de la culture des droits de l'homme dans les rapports du travail et au développement des possibilités de formation en la matière.

L'OIT partenaire de toute action de remise à niveau du code du travail

Pour sa part, le représentant de l'Organisation internationale du travail a affirmé que l'organisation est diposée à accompagner toute action de remise à niveau du code de travail dans la perspective de renforcer sa conformité avec les normes et conventions internationales du travail défendues par le BIT.

Toute dynamique allant dans le sens de renforcer davantage les droits de l'homme et des travailleurs dans le pays ne peut qu'être saluée et soutenue par l'OIT, a-t-il dit, émettant l'espoir de voir cette rencontre aboutir à des conclusions allant dans ce sens.

Moukharik : rétablir la confiance entre les partenaires sociaux

Pour le secrétaire général de l'Union marocaine du travail (UMT), Miloudi Moukharik, le dialogue social est la meilleure voie pour parvenir à rétablir la confiance entre les partenaires et à des positions de compromis et de consensus comme ce fut le cas en 2003, lors de l'élaboration dans un cadre consensuel et de l'adoption à l'unanimité de l'actuel code du travail.

Si problèmes il y a à propos de l'actuel code du travail, ils sont essentiellement dus à la violation de ses dispositions qui seraient à l'origine de plus de 63% des grèves organisés par les travailleurs, a-t-il dit, estimant que la situation requiert la conclusion de conventions collectives pour réglementer les relations du travail dans les différents secteurs de production du pays. A présent, seules 35 conventions collectives sectorielles ont été conclues, ce qui est insuffisant pour aller de l'avant et faire respecter le code du travail.

Selon lui, la mise en œuvre de l'actuel code du travail se heurte à l'existence du secteur informel qui échappe à toute réglementation, et à l'absence d'initiatives pour la création de comités d'hygiène et de sécurité du travail en grand nombre et de comités d'entreprises, au non respect du SMIG, à la non déclaration des employés à la CNSS, etc.

Pour l'UMT, a-t-il dit, toute évaluation doit tenir compte de l'intérêt de l'entreprise et de l'économie du pays, mais également des droits des travailleurs.

Pour leur part les représentants de la CDT, de la FDT (deux fractions), de la CGEM et l'UNTM ont été unanimes à souligner que le problème numéro un réside dans la violation des dispositions du code du travail et non dans son actualité.

Certains d'entre eux ont attribué la montée de la tension sociale au manque du dialogue social et au non respect par le gouvernement de ses engagements dans ce domaine en prenant des décisions unilatérales concernant plusieurs dossiers décisifs concernant notamment la réforme des régimes de retraite, du droit de la grève, etc.

La CGEM appelle à éviter la confrontation

Réagissant aux interventions des uns et des autres, le représentant de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) a indiqué que le Maroc d'aujourd'hui a besoin d'un modèle de co-construction et de solidarité entre les partenaires de la production en remplacement du modèle de la confrontation légué au pas par le colonisateur.

Les deux principaux facteurs de production (ressources humaines et capital) doivent se comporter non comme des adversaires confrontés les uns contre les autres, mais comme des partenaires, responsables du développement de l'entreprise et de sa pérennité, pour lui permettre aux mutations internationales et à la concurrence étrangères.

La préservation de la paix sociale est une responsabilité de tous, a-t-il relevé, appelant à développer la médiation dans le règlement des conflits pour le bien de tous les partenaires. Pour y parvenir, a-t-il l'entreprise a besoin d'interlocuteurs crédibles que sont les syndicats des salariés pour régler ses problèmes, a-t-il ajouté, appelant les entreprises a assumer leur responsabilité en matière de respect des droits des travailleurs.

A l'issue de ces interventions l'entreprise APM-Tanger a signé avec ses 800 salariés affiliés à l'UMT une convention collective relative régissant leurs relations du travail.

M'Barek Tafsi

L'adoption des amendements à la convention relative aux droits de l'enfant à l'ordre du jour du 2è Forum mondial des droits de l'Homme à Marrakech (responsable)

23 septembre 2014
Version Imprimable

Rabat - Le président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azriâa, a souligné lundi à Rabat que le 2è Forum mondial des droits de l'Homme, qui se tiendra prochainement à Marrakech, constituera un moment historique durant lequel le Forum devrait adopter les amendements introduits à la convention onusienne relative aux droits de l'enfant.

S'exprimant à l'occasion de la 10è session ordinaire de la commission, M. Azriâa a indiqué qu'il est prévu que le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, qui prendra part à cette rencontre internationale, approuve les amendements qui seront introduits à la convention relative aux droits de l'enfant.

Ce Forum sera également l'occasion d'engager la réflexion sur un certain nombre de conventions internationales, particulièrement celles datant de plusieurs années telles la Convention relative aux droits de l'enfant qui souffle sa 25ème bougie, a-t-il ajouté.

http://www.map.ma/fr/actualites/social/ladoption-des-amendements-la-convention-relative-aux-droits-de-lenfant-lordre-du-j

Code du travail : la réforme s'impose

Conférence nationale sur le code du travail: pour un recours plus fréquent aux conventions collectives

Le ministre de l'Emploi et des affaires sociales, Abdessalam Seddiki.
Rabat - Les participants à une conférence nationale sur le Code du travail ont appelé lundi à Rabat à un recours plus fréquent aux conventions collectives comme outil d'organisation des relations professionnelles et de consolidation d'un climat social sain.

Ils ont ainsi souligné, lors de cette conférence de 2 jours, organisée par le ministère de l'Emploi et des affaires sociales en partenariat avec le Bureau international du travail, sous le thème "le code de travail, dix ans après son entrée en vigueur: entre les exigences du développement économique et la garantie du travail décent", que les conventions collectives peuvent contribuer considérablement au renforcement des relations de travail, à l'amélioration des conditions de travail et à la consolidation de la stabilité des entreprises.

La législation du travail a un important impact sur la situation économique et sociale, a indiqué le ministre de l'Emploi et des affaires sociales, Abdessalam Seddiki, lors d'une allocution prononcée, lors de la séance inaugurale de cette conférence, soulignant que le Maroc s'est toujours impliqué dans les différentes initiatives internationales visant à garantir un travail décent.

M. Seddiki a par ailleurs précisé que les débats sur la mise à niveau du code du travail, dix ans après son entrée en vigueur, nécessitent l'adoption d'une approche participative à laquelle prennent part toutes les organisations professionnelles des employeurs, les centrales syndicales les plus participatives en plus des professionnels, des juges et des chercheurs intéressés, affirmant que l'évaluation du bilan de l'application du code du travail, doit englober les aspects liés au contrôle pour s'arrêter sur les contraintes relatives aux prérogatives et aux tâches des services responsables du contrôle de son application.

De son côté, le ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, a insisté sur la nécessité de la valorisation des dispositions du code du travail, notamment celles en relation avec la consultation collective et les conventions collectives, et de la promotion du rôle des partenaires sociaux pour l'amélioration des conditions de travail et le respect des règles de sécurité et d'hygiène, conformément au principe de l'entreprise citoyenne.

Il a précisé que le ministère a veillé à donner un grand intérêt aux doléances des partenaires sociaux et économiques pour promouvoir l'action de la justice sociale et unifier la jurisprudence, faisant savoir qu'il a été procédé à la création de tribunaux spécialisés, dont le tribunal social de première instance de Casablanca, ce qui représente selon le ministre, une valeur ajoutée pour l'organisation de la justice sociale à Casablanca.

http://fr.africatime.com/articles/conference-nationale-sur-le-code-du-travail-pour-un-recours-plus-frequent-aux-conventions

Le ministre d'Etat, Abdellah Baha, a pour sa part, signalé que cette étape d'évaluation du code du travail, intervient dans un contexte économique et social, national et international, caractérisé par des mutations profondes qui nécessitent de la part du gouvernement et des acteurs économiques et sociaux, une reconsidération des législations qui les régissent, en vue d'assurer une bonne gouvernance et une gestion efficiente.

Il a ajouté que le code du travail nécessite une lecture minutieuse pour une meilleure application des dispositions de la Constitution, en matière des droits essentiels du travail, à savoir notamment, la liberté syndicale, la promotion de la consultation collective et la législation du droit de grève et du droit au travail.

Le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka a quant à lui saisi cette occasion pour affirmer que le conseil s'est antérieurement attelé sur la question des conflits collectifs du travail et ses répercussions sur l'économie nationale, la situation sociale et la stabilité de l'entreprise, relevant qu'il a proposé plusieurs outils efficaces en termes de respect de la loi et de l'adéquation de quelques-unes de ses dispositions à la réalité du travail salarial dans certains secteurs, ainsi que la conclusion de conventions collectives à tous les niveaux, vu qu'elles représentent le meilleur mécanisme de consolidation des relations professionnelles en adéquation avec les exigences du développement social et économique.

Le rapport annuel du CESE pour l'année 2013 a érigé en priorité le renforcement et l'institutionnalisation d'un dialogue social tripartite, a-t-il ajouté, considérant que la conclusion d'accords-cadres entre la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) et certains syndicats sur la médiation sociale dans le domaine de règlement des conflits au travail, constitue une étape clé dans ce processus qui doit être amélioré.

De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a souligné que la problématique de la non-application des dispositions du Code de travail représente un handicap à la mise en œuvre des droits stipulés par ce Code, quant au traitement de toutes les formes de la vulnérabilité, à savoir le travail temporaire, les pratiques attentant à la réalisation de l'équité et la faible accessibilité des personnes handicapées au monde du travail.

Pour leur part, les représentants des centrales syndicales les plus représentatives ont mis l'accent sur la nécessité de garantir les moyens de contrôle et de coordination entre les ministères en vue d'assurer une mise en application réussie du Code du travail, relevant que 63,7 pc des grèves observées par les employés du secteur privé tiennent à la violation de ce cadre juridique, au licenciement collectif ainsi qu'à la non-déclaration à la CNSS, et non pas à des revendications salariales.

"Le climat social actuel fait litière du dialogue social, comme il ignore les revendications des organisations syndicales", ont-ils déploré, affirmant que l'on ne peut appliquer le Code du travail sans tenir compte des conditions sociales et économiques.

La séance inaugurale de cette conférence a été ponctuée par la signature d'une convention collective de travail entre la société "IBM Tanger" et l'Union marocaine du travail, étalée sur 3 ans et stipulant des droits syndicaux, l'organisation du dialogue social, la réglementation de l'emploi et ses conditions, les œuvres sociales, entre autres.

En plus des ateliers thématiques, cette conférence prévoit des discussions autour du "Code du travail et Constitution", "Code du travail et normes internationales de l'emploi", "Code du travail et climat des affaires", "Code du travail et genre social", entre autres.

Code du travail : la réforme s'impose

Un colloque national a démarré hier lundi 22 septembre pour évaluer le Code du travail, 10 ans après son application. Résultats des premiers débats, le Code du travail doit être revisité.

10 ans après son instauration, c'est le moment pour l'évaluation et la réforme du Code du travail. Sous le thème « le code du travail entre les exigences du développement économique et la garantie du travail décent », toutes les parties prenantes du marché de travail se sont réunies, Lundi 22 septembre, pour établir le bilan, mettre le point sur les défaillances et proposer des leviers d'amélioration en matière de Code du travail.

Conditions de travail et relations avec les collectivités de travail sont au cœur des différents ateliers prévus par le colloque national, s'étalant sur 2 jours.

Les diverses conventions internationales sur lesquelles s'est engagé le Maroc depuis 2004 et l'instauration de la nouvelle constitution suscite une controverse quant à l'efficacité et l'efficience du texte législatif actuel. Ces avancées imposent sans aucun doute des réformes législatives du Code du travail, notamment en ce qui concerne le travail syndical. Le constat a été relevé par le ministre d'Etat, Abdellah Baha, « le Code du travail doit être réévalué à la lumière de la nouvelle constitution, notamment en ce qui concerne l'action syndicale »

Rejoignant Baha, Driss El Yazami, président du conseil national des droits de l'Homme, a rappelé de son coté le dernier rapport du conseil en la matière revendiquant l'accélération de la ratification de la convention relative à la liberté syndicale et l'annulation de l'article 288 du code pénal réprimant le droit à la grève. Le gouvernement cherche-t-il un terrain d'entente avec les syndicalistes ?

A la veille de la grève nationale, les syndicalistes n'ont pas raté l'occasion pour se manifester. « Nous parlons de Code du travail alors que le gouvernement a fait passer un décret loi qui retient les enseignants-chercheurs après l'âge de la retraite et a soumis au CESE une réforme des retraites qui met en péril les droits des travailleurs » assène Abdelhamid Fatihi, secrétaire général de la Fédération démocratique du travail (FDT).

Pour rappel, les quatre centrales syndicales, l'Union générale des travailleurs du Maroc (UGTM), la Confédération démocratique du travail (CDT), l'Union marocaine du travail (UMT) et la Fédération démocratique du travail (FDT) organisent aujourd'hui 23 septembre une grève générale dans la fonction publique, le secteur semi-public et les collectivités locales. Raison : « dénoncer la manière avec laquelle l'exécutif traite des dossiers sensibles impactant le présent et l'avenir des Marocains ».

De son coté, le bureau national du syndicat national de l'enseignement supérieur lance une grève les 23,24 et 25 septembre.

http://www.quid.ma/societe/code-du-travail-la-reforme-simpose/

Paris et l'Institut des cultures d'islam fêtent le Maroc

Le coup d'envoi de la nouvelle programmation de l'Institut des cultures d'islam (ICI) a été donné jeudi 18 septembre. Pendant quatre mois, le centre culturel installé dans le 18e arrondissement de Paris met à l'honneur des artistes marocains avec le festival « Maroc : arts d'identités ». Saphirnews a assisté à l'inauguration de ce 9e Festival des cultures d'islam.

Il fait chaud, très chaud, dans la soirée du jeudi 18 septembre au bâtiment Goutte-d'Or de l'Institut des cultures d'islam (ICI), l'un des deux établissements que compte l'établissement culturel installé en plein cœur du 18e arrondissement de Paris.

Une centaine de personnes s'y sont pressées pour assister à l'inauguration du 9e festival « Maroc : arts d'identités » mettant à l'honneur des œuvres artistiques en provenance du royaume chérifien. Jusqu'au 21 décembre, six artistes marocains y ont pris leurs quartiers : Jamila Lamrani, Hicham Benohoud, Simohammed Fettaka, Younès Rahmoun, Badr El Hammami et Khalil Nemmaoui.

Des mises en scène qui racontent des histoires

L'exposition de leurs œuvres n'a pas pour prétention de refléter tout le Maroc mais la « diversité » de l'art marocain, commente Jamel Oubechou. Après une programmation sur l'art syrien « Et pourtant ils créent ! (Syrie : la foi dans l'art) » d'avril à juillet 2014, l'ICI chercherait-il à propager un message plus léger avec un festival sur le Maroc ? Non, juge le président de l'ICI, qui estime que la programmation sur la Syrie était plein d'« espoir » car elle montrait que les artistes syriens continuaient à créer malgré le chaos dans lequel est toujours plongé leur pays.

Avec « Maroc : arts d'identités », les interrogations et tourments des artistes sont tout aussi présents. Ainsi, avec sa série photographe Ânes situ, Hicham Benohoud « interroge la place de chacun dans la société » marocaine en mettant en scène un âne dans d'imposantes installations au cœur de riches intérieures. Jamila Lamrani a, quant à elle, choisi de faire écho aux Printemps arabes avec son installation Le peuple veut, faite d'une multitude de fils de laine noire et rouge. Les fils de laine rouge symbolisent le « sang » versé lors de « toutes les révolutions », nous explique-t-elle. Le noir correspond à l'encre qui écrit une nouvelle histoire.

Si l'artiste questionne avec cette œuvre imposante, elle interpelle tout autant avec ses « miniatures » exposées à l'ICI Léon, à quelques pas de l'ICI Goutte-d'Or, le second bâtiment de l'institut. Dans ces Birdcages, on trouve non pas des oiseaux mais des robes et petites poupées. Une « référence à l'enfance », indique Mme Lamrani, qui veut également évoquer l'enfermement.

L'automne du Maroc à Paris

Le message féministe est patent. En ce sens, l'ICI propose dans le cadre de sa nouvelle programmation un focus sur le féminin au Maroc, du 18 au 21 décembre. **Le président du Conseil national des droits de l'homme, Driss El-Yazami, présentera notamment le rapport de la situation des droits de l'homme au Maroc (dimanche 21 décembre, à 11 h).**

http://pageshalal.fr/actualites/paris_et_linstitut_des_cultures_dislam_fetent_le_maroc-fr-8684.html

Trois autres grands thèmes (« Poésie, voix du Maroc », « Maroc, cultures plurielles » et « Maroc en perspectives ») seront abordés lors de ce festival, où concerts, projections de documentaires et autres spectacles sont prévus. Une manière de faire découvrir la diversité artistique du Maroc.

Dans le cadre d'un « Automne à Paris », d'autres lieux culturels de la capitale mettront à l'honneur l'art marocain les mois à venir tels le 104, la Gaîté lyrique, le Théâtre de la Ville. C'est le cas également de l'Institut du monde arabe (IMA) et du Louvre qui ont prévu, d'octobre à janvier, une programmation sur le Maroc contemporain pour le premier et sur le Maroc médiéval pour le second.
L'ICI, « une réponse » à l'actualité internationale

« Ce moment est très émouvant pour moi. C'est la première fois que je viens ici et que je prends la parole ici », a commencé Patrick Klugman, chargé des relations internationales à la mairie de Paris, lors de son discours d'inauguration. « Ce lieu, l'ICI, dans cet arrondissement, dans ce quartier, est sans doute la réponse la plus intelligente, la plus appropriée, la plus merveilleuse et la plus éclairante à un certain nombre de problèmes qui se jouent actuellement dans l'actualité internationale. C'est le fait que nous tirions fierté des cultures de l'islam à Paris », a poursuivi M. Klugman, ancien président de l'Union des étudiants juifs de France (UEJF), dont l'organisation n'a pas hésité à manifester son soutien à Israël contre Gaza cet été en participant notamment à la manifestation pro-israélienne à Paris fin juillet.

L'homme représentait Anne Hidalgo, qui n'a pu se déplacer. Elle « aurait vraiment aimé être là », a assuré l'élu, rappelant les origines de la maire de Paris, qui est Andalouse, « le lieu où se joue le plus en Europe la culture de l'islam ». Daniel Vaillant, ancien maire du 18e arrondissement, qui a œuvré avec l'ancien maire de Paris Bertrand Delanoë à la création de l'ICI était présent, tout comme un représentant de l'ambassadeur du Maroc. Ce dernier ne pouvait qu'être enchanté de voir toute l'effervescence parisienne autour de l'art marocain, laquelle offre un très bon coup de projecteur pour renforcer la notoriété du pays de Mohammed VI.